دور حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في المغرب لعام 2007

أ.م.د سراب جبار خورشيد*

الملخص :

استطاعت الجماعات الاسلامية اتي تدخل المعترك السياسي ان تحقق انتشارا ملحوظا ، وتقتحم الحقل السياسي ، واصبح لها مكانة قوية تزاحم به الاحزاب السياسية والسياسيين التقليديين ، بكلمة واحدة صار الاسلام السياسي يشكل تيارا سياسيا واجتماعيا يساوي في اهميته وحجم حضوره بعض الاحزاب التي تسمى بالأحزاب العتيدة والتاريخية .

ويميل الكثير من الباحثين الى القول بان الحركة الاسلامية في المغرب تعيد تكرار الخطأ الاستراتيجي نفسه الذي وقعت به الحركات اليسارية ، الا وهو التركيز على فئات معينة من الاوساط الشعبية المهمشة ، وطلاب المدرسة والجامعة ، الذين يغيرون آرائهم وفق متطلبات المرحلة .

Abstract

Able Islamist groups Latte enter the political arena to achieve widespread remarkable, and breaks in the political field, and became its strong position contention by political parties and traditional politicians, one word has become political Islam is a current, politically and socially equal in importance and size of attending some parties called parties to come and historical. And many researchers tend to say that the Islamic movement in Morocco repeating the same strategic error that occurred leftist movements, but a focus on specific groups of marginalized popular circles, and school and university students, who change their opinions in accordance with the requirements phase

* . مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

استطاعت جماعات الاسلام السياسي ان تحقق على مدى ثلاثين عاما انتشارا ملحوظا ، وصارت تشكل حقيقة سياسية وسوسيولوجية في ان واحد ، وهي لم تنجح فقط في اقتحام الحقل السياسي وتبوء مكانة تزاحم بقوة الاحزاب والسياسيين التقليديين ، ليس فقط في اوساط الشبيبة المدرسية وطلبة الجامعات ، ولكن ايضا في اوساط شرائح واسعة من الطبقة الوسطى .

بكلمة واحدة صار الاسلام السياسي يشكل تيارا سياسيا واجتماعيا يساوي في اهميته وحجم حضوره بعض الاحزاب التي تسمى في القاموس السياسي السائد بالأحزاب العتيدة والتاريخية.

تناول البحث اعطاء نبذة مختصرة عن نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية ، الذي اسسه الدكتور عبد الكريم الخطيب ومسيرته الوطنية في مقاومة المحتل ، وما ترتب على هذا الحزب من انشقاقات ، واصبح له مركز ودور بين الاحزاب الوطنية المغربية الاخرى ، وفي مقدمتها حزب الاستقلال التي اهلته لدخول الانتخابات التشريعية المغربية على مدى سنوات طويلة .

ثم اوضح البحث الاستعدادات التي قامت بها المراكز الانتخابية في المغرب لأجراء الانتخابات، ثم اجراء الانتخابات واعلان النتائج النهائية ، واخيرا تضمن البحث مضامين النتائج المفاجئة للانتخابات .

اما المنهج الذي اتبع في البحث فهو المنهج التاريخي الوصفي .

نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية

يعرف حزب العدالة والتنمية نفسه بانه (حزب سياسي وطني) يسعى ، انطلاقا من المرجعية الاسلامية وفي اطار الملكية الدستورية القائمة على (امارة المؤمنين) ، الى الاسهام في بناء مغرب ديمقراطي حديث ومزدهر ومتكافل ومسهم ايجابيا في مسيرة الحضارة الانسانية .

ولد حزب العدالة والتنمية – والذي كان يعرف سابقا بحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية – من رحم مقاومة الاحتلال الفرنسي عندما هب الشعب المغربي لمقاومة المحتل الفرنسي والاسباني ، وكان من هؤلاء الوطنيين في تلك الفترة الدكتو ر عبد الكريم الخطيب الذي ما ان حصل على الشهادة الثانوية عام 1939 حتى اقدم على تأسيس (الكشفية الحسينية) مع عدد من اصدقائه حتى تكون مكانا لتدريب الشباب لمقاومة المحتل، بالرغم من اعتقال مجموعة من قادتها في عام1945.[1]

كان من اهم ما قام به الدكتور الخطيب في تطوير الحركة الوطنية في اوائل الخمسينيات ، وبالتحديد في عام 1953 ان دعا الى العمل الايجابي المسلح .[2]

ومن جهة اخرى اكد الملحق العسكري المصري بإسبانيا الذي كان منسقا رسميا بين مصر والمقاومة المسلحة في المغرب على موقف بلاده الذي يشترط ان يكون الدكتور الخطيب هو المسؤول على منطقة تسليم السلاح ، وقد كان ذلك يعني ان يكون مسؤولا عن لجنة تطوان التي كانت خلية للتفكير الجدي في تأسيس جيش التحرير وتنظيم صفوفه ، وتشكلت القيادة الوطنية لجيش التحرير من القادة (حسن صفي الدين وعباس المسعدي والغالي العراقي وعبد الرحمن اليوسفي والدكتور عبد الكريم الخطيب) .[3]

ولما اندلعت المقاومة في مناطق المغرب ، انضم الى جيش التحرير كل من كان قد جاهد مع الامير محمد عبد الكريم الخطابي في الثورة الريفية ، كما انضم ايضا مجموعة من ضباط الصف المتقاعدين وبعض المغاربة مع الجيش الفرنسي.[4]

مما دفع فرنسا الى طرح مبادرة (ايكس ليبان) ، والتي كانت تقضي بتكوين مجلس وصاية يحكم المغرب دون اعتبار رجوع الملك المغربي محمد الخامس من منفاه . وفي الوقت الذي وافق فيه اغلب السياسيين من الحركة الوطنية على هذه الاتفاقية، رفض المقاومون وعلى راسهم الدكتور الخطيب عقد اي اتفاق مع المحتل، كما رفضوا ما جاء في تلك الاتفاقية من مضامين ، مما اعتبر اول مؤشر واضح على وجود اختلاف جذري في تصور طريق التحرير والاستقلال بين من يؤمن بالمقاومة كحل استراتيجي ، ومن يستعملها كحل تكتيكي .[5]

فما كان الا ان تم تصعيد المقاومة اكثر فاكثر ، مما ادى الى افشال الاتفاقية، فاضطرت سلطات الاستعمار الفرنسي في محاولة لتهدئة الاوضاع ، بإرجاع الملك محمد الخامس من منفاه وعقد اتفاقية مع الاستعمار الاسباني في الشمال للضغط على قيادة جيش التحرير ، الا ان ذلك الضغط ادى الى نقل المقاومة من مناطق الاستعمار الاسباني الى مناطق الاستعمار الفرنسي ، فعمت الثورة المسلحة معظم مناطق المغرب ، والتي كانت سببا في دفع فرنسا الى منح الاستقلال للمغرب ، وفي عقد اتفاقية الاستقلال في عام 1956 .[6]

وبعد الاستقلال كان حادث اغتيال عباس المسعدي ومحاصرة مدينة فاس ، سببا للدلالة على الاختلاف العميق في وجهات النظر ، كما كان مناسبة لتدخل القصر الملكي لمحاولة وضع حد للانفلات الامني – كون الدولة حديثة الاستقلال – بان الزم اعضاء جيش التحرير بالاندماج في الجيش المغربي .وقد رفض الدكتور الخطيب هذا الامر لأسباب منها :ان جيش التحرير لم يكمل دوره آنذاك ، كون ان جزء من الاراضي المغربية لاتزال محتلة ، كما كان يرى ان حل جيش التحرير يجب ان يأتي في ظروف طبيعية ، وان لا يربط بأزمة سياسية ، بالإضافةالى ذلك كان يرى ان حل جيش التحرير المكون في معظمه من اطر خارج حزب الاستقلال – الحزب الحاكم آنذاك– يجب ان يتم بالموازاة مع حل خلايا المقاومة السرية ، والتي كانت تدين في غالبيتها لحزب الاستقلال، وبذلك اصبح توجه الدكتور الخطيب واتباعه مستهدفا ، باعتباره يهدد قدرة الحزب الوحيد على احكام السيطرة على الوضع السياسي للبلاد .[7]

وهكذا بدأت المعركة تتبلور في اتجاه تمايز تيارين اثنين : دعاة الحزب الواحد من جهة ، ودعاة فتح الحياة السياسية بالبلاد على التعددية الحزبية من جهة ثانية، وعليه فقد ارتأى دعاة التيار الثاني ضرورة العمل في اتجاه بلورة هذا التيار في حركة شعبية رافضة للهيمنة والاستبداد السياسي ، وداعية الى دعم الحريات العامة .[8]

وقد كان من بين هؤلاء اضافة الى الدكتور الخطيب ، كل من المحجوب احرضان[9] ، ومبارك البكاي وحسن اليوسي ، ومع صدور البيان رقم واحد للحركة الشعبية في شهر تشرين الاول عام 1957 ، راسما الخطوط العريضة للحركة ، ومعبرا عن مناهضته لسياسة الحزب الواحد ، استجابت الجماهير الشعبية في عدة مناطق لهذه الدعوة ، فعبرت عن ذلك في شكل مظاهرات جماهيرية دعت الى تحرير الحياة العامة من الهيمنة والاستبداد . وما كان من الحكومة الا ان ردت على هذه التحركات باعتقال بعض قادة هذه الحركة ، ومنهم الدكتور الخطيب والمحجوب احرضان ، كما سجلت اغتيالات واختطافات طيلة عام 1958. وعلى اثر ذلك نظم المتعاطفون مع هذه الحركة عصيانا مدنيا في مدينة كزيانة ومناطق الريف ، كما فجروا ثورة مسلحة في مناطق بني وارين والاطلس ، وقد اثمر ذلك كله عن اطلاق سراح القائدين .[10]

وكان عام 1959 شاهدا على الاعلان الرسمي لتأسيس الحركة الشعبية ، والذي حدد توجهات الحركة في ثلاث ثوابت هي :

1- الاشتراكية الاسلامية .
2- وحدة شمال افريقيا .
3- الملكية الدستورية .

وقد اعطى الحزب الفتي الدليل على قدرته على التفاعل الايجابي ، بقبوله المشاركة في اول انتخابات جماعية في تاريخ المغرب عام 1960 ، كما قبل المشاركة في الحكومة التي تراسها الملك محمد الخامس ، ثم ابنه الحسن الثاني ، بتقليد الدكتور الخطيب منصب وزير الشغل ووزير الشؤون الافريقية بعد ذلك بسنة واحدة ، كما تم تعيين المحجوب احرضان وزيرا للدفاع .[11]

ومع اجواء الحرية التي بدأت تظهر على الحياة السياسية المغربية ، عقد الحزب مؤتمره الثاني في مدينة مراكش عام 1962 ، فاعلن مطلبه لتطوير الحياة السياسية ، والذي ترجمه في اطار المطالبة بإقامة ملكية دستورية ، وقد تم فعلا في العام نفسه اعداد اول دستور للبلاد ، كان الحزب حاضرا في لجنة صياغته ، وفي نفس الوقت تابع الحزب مشاركته في الحياة السياسية ، ففي عام 1963 دخل اول انتخابات تشريعية تشهدها البلاد ، حيث اختير الدكتور الخطيب رئيسا لأول مجلس نواب في المغرب .[12]

وبينما كانت الحركة الشعبية سائرة في دعم الحياة السياسية ، كانت العلاقة بين القصر وبين الاحزاب السياسية تسير الى مزيد من التأزم ، فقد اعلن الملك الحسن الثاني في عام 1965 حالة الاستثناء ، وقد رفض الدكتور الخطيب الذي كان رئيسا لمجلس النواب هذا القرار ، باعتباره انتكاسة خطيرة لمسار الحريات العامة التي تأسست في البلاد ، وارتدادا على مرحلة الدستور ، كما انه يمثل بابا مفتوحا لكل التجاوزات .

ولم يكن الموقف من حالة الاستثناء سببا لتفتيت او تكسير هذه التجربة ذات المواقف المنفردة في التعاطي مع الحياة السياسية، وبعد معارك مضنية لتعديل المسار السياسي للحزب والحفاظ على وحدته ، تم الانشقاق في عام 1967 بخروج الدكتور الخطيب وانصاره منهم (بن عبد الله الوكوتي و بوخرطة ومحمد البكاي) وغيرهم .

وفي ظروف سياسية محرجة ، خرجت المجموعة الرافضة لحالة الاستثناء ، مضطرة الى تأسيس اطار سياسي جديد ، استمدت تسميته من تطلعاتها لحياة سياسية تسودها قيم الحرية والعدل في ظل دستور يصوغه مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب مباشرة ، فكانت الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية .[13]

ومع الأزمة السياسية المفتوحة التي دخلها المغرب ، تقدم الحزب في شخص أمينه العام بمذكرة تاريخية في السادس عشر من تشرين الاول عام 1972 ، عكست رؤيته لشروط الخروج من هذا المأزق التي تلخصت في اربعة شروط :

1- اعتماد الكتاب والسنة في كل نواحي الحياة .

2- الخروج الفوري من حالة الاستثناء وبأجراء انتخابات نزيهة .

3- حكومة مسؤولة ومنبثقة من اغلبية برلمانية .

4- تطهير القضاء واصلاحه اصلاحا شاملا . [14]

كان رد القصر على هذه الشروط بعدم التجاوب من جهة ، كما عملت جهات اخرى مختلفة على الاقصاء والتهميش لهذا الحزب من الساحة السياسية بوسائل متعددة من جهة اخرى ، ولذلك عانى الحزب خلال فترة الثمانينيات من التزوير في كل العمليات الانتخابية التي حدثت في تلك الفترة ،، لذلك تأكد الحزب من عدم نضج الاطراف الفاعلة في الساحة السياسية ، فقرر مقاطعة الانتخابات دون الانسحاب من الساحة السياسية . الا ان هذه المقاطعة لم تمنع الحزب من دعم قضايا الشعوب الاسلامية ، مما شكل نوع من التعاون بين الحزب وجزء من الحركة الاسلامية . وفي عام 1992 بدى واضحا مدى التقارب الشديد الحاصل في المواقف المبدئية والسياسية ، كما تأكد الطرفان ان هذا القدر من التقارب يؤهلهما للعمل المشترك في اطار سياسي واحد .[15]

في نفس الوقت الذي بدا التقارب بين الحزب وبين بعض مكونات الحركة الاسلامية ، ظهر هناك تفاعل اخر في الساحة السياسية ينبئ عن افق جديد ، تجلى في كون بعض احزاب المعارضة تقدمت بمذكرة دعت الى اصلاح دستوري يتلائم مع قيم الديمقراطية والعدل ، كما قام القصر من جهته ، بمبادرة اقتراح فيها تشكيل حكومة تناوب يكون للمعارضة فيها رئاسة الحكومة ، كما وعد بتنظيم انتخابات نزيهة .

وقد تعامل الحزب مع تلك الوعود والضمانات بإيجابية كبيرة ، فقد نظم مؤتمرا استثنائيا عام 1996 ، اعلن فيه التحاق اطر من الحركة الاسلامية بالحزب ، حيث مكنت هذه الخطوة من تشبيب قيادته ، ودعم توجيهه الاسلامي ، واعادة هيكلته من جديد ، الشيء الذي اثمر دخول الحزب الى الانتخابات التشريعية عام 1997 ، تمثلت بالرغم من التزوير في الحصول على 14 مقعدا ومستشاراً وتعبيرا على التفاعل الجديد مع المعطيات السياسية ، فقد قرر المجلس الوطني للحزب عام 1998 تغيير اسمه ليصبح (حزب العدالة والتنمية)[16]

وفي عام 1999 عقد الحزب مؤتمره الرابع الذي جدد فيه اختيار الدكتور الخطيب امينا عاما ، ومنذ تلك الفترة اصبح حزب العدالة والتنمية من اقوى الاحزاب الاسلامية في المغرب ، ورفع عدد مقاعده في الانتخابات التشريعية عام 2002 من 14 مقعدا الى 42 مقعدا من مجموع 325 مقعدا ، ليصبح بذلك ثالث اكبر حزب بعد حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي الاساسيين في الائتلاف الحكومي . كما حصل الحزب على نسبة هامة من الاصوات في انتخابات المجالس البلدية ، بالرغم من ترشيحه في 50 % من الدوائر بطلب من السلطات ، نظرا للحساسية من الاسلاميين بعد تفجيرات الدار البيضاء في ايار عام 2003 .

وفي عام 2004 عقد الحزب مؤتمره الخامس ، وتم اختيار الدكتور سعد الدين العثماني امينا عاما جديدا للحزب .[17]

الاستعدادات لإجراء الانتخابات

تنافس في الانتخابات التشريعية المقررة بالمغرب في السابع من ايلول عام 2007 حوالي (33) حزبا ، وبلغت عدد اللوائح المحلية (1870) لائحة ، بينما وصل عدد اللوائح الوطنية المخصصة للنساء (26 لائحة) ، وقدم المرشحون غير المنتمين للأحزاب السياسية (13 لائحة) .وتنافست اللوائح المحلية على (295 مقعدا) بمجلس النواب على صعيد (95 دائرة انتخابية) ، اما اللائحة الوطنية فتم من خلالها التباري على (30 مقعدا) مخصصا للنساء . اما عدد المرشحين فبلغ (6691 مرشحا) ينتمي 41 % من المرشحين الى الفئة العمرية 45-54 عاما و28 % الى فئة 55 عاما واكثر و 24% الى فئة 35-44 عاما و7% الى فئة 24-34 عاما .

والملاحظ ان 57% من المرشحين حاصلين على مستوى تعليمي عالي ، و30% على مستوى ثانوي و13% على مستوى ابتدائي ، ولا يمثل النساء سوى 3% من مجموع وكلاء اللوائح .[18]

اما عدد الناخبين الذين اشتركوا في التصويت في الانتخابات التشريعية لعام 2007 ، بلغ 15 مليون و510 الف و505 ناخب وناخبة ، شكلت النساء 49%

منهم ، واشرف على مراقبة الانتخابات وفد من 52 شخصية دولية بتكليف من المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في المغرب ، وضم وفد المراقبين الدوليين من 29 رجلا و23 امرأة من تسعة عشر دولة من مختلف القارات ، بينهم 17 امريكيا و10 كنديين و11 اوروبيا و9 مراقبين من الدول العربية ، والبقية من اسيا وامريكا اللاتينية ، ورافق المراقبين الدوليين لمساعدتهم في عملهم فريق من 29 مترجما بينهم 22 مغربيا .[19]

فوز اقل من المتوقع

احدث حزب الاستقلال مفاجأة في الانتخابات التشريعية المغربية ، التي فاز بها متقدما على اسلاميي حزب العدالة والتنمية ، في حين مني حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بهزيمة وفق النتائج التي اعلنتها وزارة الداخلية ، واعلن وزير الداخلية شكيب بن موسى، ان حزب الاستقلال حصل على 52 مقعدا بنسبة 16% من الاصوات، وبذلك تقدم الحزب عن حزب العدالة والتنمية بخمسة مقاعد – الذي حصل على 47 مقعدا – من جهة اخرى اعرب مسؤولي الحزب عن خيبتهم، واتهموا على الفور خصومه بالفساد والتزوير الانتخابي . اما اكبر الخاسرين فهو حزب الاتحاد الاشتراكي الذي حصل على 36 مقعدا ، وحل حزب الاتحاد الدستوري بالمرتبة السادسة بـ27 مقعدا، بينما حصل حزب الحركة الشعبية على 41 مقعدا، في حين حصل حزب التجمع الوطني للأحرار عل 39 مقعدا .[20]

من جهة اخرى قال الوزير ان نسبة المشاركة في الانتخابات تناهز 37% ، اي سبعة ملايين ناخب توجهوا الى صناديق الاقتراع من اصل 15مليون ناخب .وقد شهدت الانتخابات نسبة امتناع الناخبين عن التصويت اذ لم يشارك في التصويت سوى اثنين من كل خمسة ناخبين مسجلين في هذه الانتخابات ، وهي الثانية منذ اعتلاء الملك محمد السادس عرش المغرب عام 1999 . كما ذكر الوزير ان نسبة المشاركة تدعوا الجميع الى التفكير للبحث في احسن السبل لتقوية تعبئة المواطنين، وترسيخ اهتمامهم بالشأن العام ، من جهة اخرى اعترضت عدة احزاب سياسية بضرورة مراجعة طريقة عملها السياسي .[21]

واكد تقريرا صدر من البعثة الدولية المكون من 52 ملاحظا (تابعت لأول مرة الانتخابات المغربية) ، ان الاقتراع جرى في اطار من (الشفافية) ، واوضح بان الاقتراع جرى وفق اطار قانوني حتى وان تم الابلاغ عن بعض المخالفات الفردية . وبحسب ما افرزته النتائج عين الملك المغربي محمد السادس عباس الفاسي رئيسا للوزراء – عن حزب الاستقلال – الذي تولى التفاوض مع الاحزاب الممثلة في مجلس النواب لتشكيل تحالف حكومي .[22]

مضامين النتائج المفاجئة للانتخابات المغربية

قد تحمل النتائج المفاجئة للانتخابات التشريعية المغربية مضامين رئيسية حول مستقبل الحياة السياسية في المغرب ، وهذه النتائج يمكن اجمالها بالاتي :

1- الهبوط التاريخي الحاد في نسبة مشاركة المقترعين ، والذي وصل الى 37% ، وجاءت هذه النسب كرد فعل على تزايد عدد الناخبين الذين يعتقدون ان مجلس النواب هو مؤسسة غير فعالة لا تقدم سوى القليل من الحلول لحسم الضغط الاقتصادي الواقع عليهم ، وحل مشاكلهم الاجتماعية ، كما ان الخطأ في الاصلاح السياسي لم يسهم التخفيف لتكريس السلطة في يد الملك ، او خلق نظام محاسبة ومراجعة ذي مصداقية .

2- الشكوك التي تنامت لدى الناخبين حول قدرات حزب العدالة والتنمية على ترجمة برنامجه الانتخابي المستوحى من أيدولوجيته الدينية الى سياسات وقوانين يمكن تطبيقها على الواقع ، وظهورهم الضعيف في الانتخابات بالحصول على اربعة مقاعد اضافية فقط بدلا من 30و40 مقعدا اضافي كانت متوقعة من قيادات الحزب ، يدل ايضا على تداعيات سجل الحزب على مستوى ادارة البلديات .

3- وبينما كان سقوط الاتحاد الاشتراكي متوقعا ، ويرجع ذلك الى سلسلة الصراعات الداخلية التي مر بها الحزب ، كان الظهور القوي لحزب الاستقلال مفاجأة ، ويبدو ان نجاح الحزب كان مرده هو مسايرة الحزب لرؤى القواعد الانتخابية

التقليدية في المغرب ، وشبكة التأييد النخبوية القوية التي تدعم الحزب في بعض المناطق الريفية .

4- قيام حزب الاستقلال بقيادة تحالف حكومي مع الحركة الشعبية ذات التوجه الليبرالي وحزب التجمع الوطني للأحرار ، بالإضافة الى عدد من الاحزاب الصغيرة .

5- وقد وفرت هذه النتائج على ما يبدو – على كل من الملك والاحزاب التقليدية – عناء المهمة لضم الاسلاميين لتشكيلة الحكومة الجديدة ، ومع ذلك لم يحدث تعاون واجماع بين القصر والاحزاب السياسية بمشاركة اسلاميين لتعزيز دور المجلس النيابي والحكومة ، وتقليل تكريس السلطة في يد الملك فانه من المحتمل ان يزداد تفاقم ظاهرة عزوف الناخبين ، وعدم اكتراثهم بالحياة السياسية .

وعلى العموم ان النتائج التي افرزتها الانتخابات التشريعية لعام 2007 في المغرب لن تغير المشهد السياسي في البلاد بشكل جوهري ، الا ان الانخفاض غير المسبوق في الاقبال الجماهيري على التصويت ، يؤشر بوضوح على النمو المتزايد لعدم الثقة الشعبية في الحياة السياسية ، وهو ما يمثل تحد كبير لكل من المؤسسة الملكية والاحزاب السياسية .

الخاتمـــــة

يمكن للحركات الاسلامية ان تعبأ مسيرة حاشدة في هذه المدينة او تلك ، ويمكن لها ان تربك حسابات الدولة في هذا الظرف او ذاك ، بل ويمكن لها ان تحقق فوزا في هذه الانتخابات او تلك ، او ان تشارك في حكومة ائتلافية ، ولكنها قطعا لن تستطيع ان تحدث انقلابا في التوازنات السياسية والاجتماعية القائمة ، ليس فقط لان قضايا التحديث والديمقراطية و التعددية وحقوق الانسان وغيرها ، قد اصبحت في ظل (النظام العلمي الجديد) ذات بعد ضاغط ، ولكن بسبب قانون الاستمرارية التاريخية ولثوابت منها :

ضبط واعادة ضبط العلاقة بين السياسي والديني ، وخلو المغرب من الاقليات الدينية ، وعدم وجود تعارض او تناقض بين العروبة والاسلام لدى المغاربة .

ويميل الكثير من الباحثين الى القول بان الحركة الاسلامية المغربية تعيد تكرار الخطأ الاستراتيجي نفسه الذي وقعت به الحركات اليسارية ، الا وهو التركيز على فئات معينة من الاوساط الشعبية المهمشة والشبيبة المدرسية والجامعية، ومن هنا فهي تواجه خطر الانقضاض من حولها في المستقبل من قبل الشباب الذين غالبا ما يغيرون آرائهم ، وفق متطلبات المرحلة .

المصـــــادر

1- ويكبيديا ، الموسوعة الحرة ، نشأة حزب العدالة والتنمية .
2- زاهية قدورة ، تاريخ العرب ، دار النهضة ، بيروت ، 1975، ص 558 .
3- الموسوعة الحرة ، المصدر السابق .
4- كان فقيها ورعا ، اعترفت له قبيلة بني ورياغل بالزعامة ، كان والده الاكبر محمد الذي اتخذ موقفا ضد الاسبان في مناطق الريف وطالب باستقلال المغرب وتحريره .ينظر: زعيم الريف محمد عبد الكريم الخطابي، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1968 ، ص 33 .
5- بسبب رفض الملك محمد الخامس التوقيع على قرارات فرنسية مجحفة بحق الشعب المغربي ، قررت السلطات الفرنسية هناك احتجاز العائلة المالكة في 20 اب 1953 ، وتم نفيهم الى كورسيكا ثم الى مدغشقر ، وعين بدلا عنه (محمد بن عرفة) . ينظر : زاهية قدورة ، المصدر السابق ، ص 559 .
6- روم لاندو ، محمد الخامس من امتلاكه عرش المغرب الى يوم وفاته ، دار الافاق العربية ، بيروت ، 1971 ، ص 123 .
7- الموسوعة الحرة ، المصدر السابق .
8- مصطفى الفيلالي ، مفهوم المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986 ، ص 231-232 .
9- ينتمي الى قبيلة الزابا البربرية في اواسط جبال الاطلس ، وكان ابوه القائد المحلي للمنطقة ، وانخرط في سلك الجندية الفرنسية ، واصبح ضابطا وبعدها استقال من منصبه ليصبح قائدا لبلده بدل ابيه ، ثم انخرط في حركة الكفاح السري لمدة عامين ، وعند الاستقلال عين باشا للرباط .ينظر : روم لاندو ، المصدر السابق ، ص159 .
10- مجموعة مؤلفين ، الاحزاب والتنمية في المغرب العربي وخارجه ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 1997 ، ص 325 .

11- انـور مولـود ذيبـان ، الحيـاة السياسـية ومسـالة الديمقراطيـة فـي المغـرب 1961-1985 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1989 ، ص 76 .
12- روم لانـدو ، مـراكش بعـد الاسـتقلال ، ترجمـة خيـري حمـاد ، دار الطليعـة ، بيروت ،1962 ،ص 45 .
13- الموسوعة الحرة ، المصدر السابق .
14- مجموعة مؤلفين ، المصدر السابق ، ص 327 .
15- المصدر نفسه ، ص 330 .
16- الموسوعة الحرة ، المصدر السابق .
17- حوار اجراه حسن الاشرف مع الباحث في شؤون الحركات الاسلامية وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية الاستاذ مصطفى الخلفي في حواره مع (الاسلام اليوم) في 4\9\2007 .
18- وكالة المغرب العربي للأنباء ، نسبة المشاركة في الانتخابات .
19- www. Aljazeera . net .
20- Ibid.
21- www.press.arabandalacia.
22- www.alarabiya.net.